العلوم الاقتصادية
العدد الحادي وثمانون/ المجلد ..الثاني والعشرون../..حزيران.. 2026

تقييم أداء السياسة المالية التوسعية في ظل الأزمات الاقتصادية (تجارب مختارة) مع إشارة الى العراق

م.م علي سعد موفق
كلية الإدارة والاقتصاد جامعة ديالى
elhosineyali@gmail.com

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أداء السياسة المالية التوسعية في ظل الازمات الاقتصادية من خلال تحليل دورها في تحفيز النمو الاقتصادي، وتقليل معدلات البطالة، وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية. وتم الاستناد الى بيانات ومؤشرات اقتصادية متنوعة بالإضافة الى تجارب دولية في تطبيق هذه السياسة اثناء فترات الركود والأزمات.

وتوصلت الدراسة الى أن السياسة المالية التوسعية يمكن ان تسهم بشكل فاعل في تخفيف حدة الازمات الاقتصادية على المدى القصير لكنها تتطلب إدارة دقيقة وانضباطاً مالياً لضمان استدامة أثارها على المدى الطويل. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات لتعزيز فاعلية هذه السياسة مستقبلاً

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية التوسعية، الانفاق الحكومي، الإيرادات العامة، الأزمات الاقتصادية.

Evaluating the performance of Expansionary Fiscal policy in light of Economic Crises (selected Experiences) With Reference to Iraq

Ali Saad Muafaq

College of Administration and Economics, Diyala University, Iraq

Abstract :

This study aims to evaluate the performance of expansionary fiscal policy during economic crises by analyzing its role in stimulating economic growth ,reducing unemployment ,and stabilizing financial markets . The research relies on diverse economic data and international experiences in applying such policies during periods of recession and crisis. The findings indicate that expansionary fiscal policy can effectively mitigate the severity of economic downturns in the short term, but its long –term impact requires careful management and fiscal discipline to ensure sustainability. the study provides several recommendations to enhance the effectiveness of this policy in future crises.

Keywords: Expansionary Fiscal Policy, Government Spending, Public Revenues, Economic Crises.

المقدمة:

تعد السياسة المالية من اهم أدوات الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة في فترات الازمات. وتلجأ الدول في كثير من الأحيان الى السياسة المالية التوسعية التي تعتمد على زيادة الانفاق العام او خفض الضرائب بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي ومواجهة الركود.

غير أن فعالية هذه السياسة تختلف بحسب طبيعة الأزمة ومرونة الاقتصاد وقدرة الدولة على التمويل. يهدف هذا البحث الى تقييم أداء السياسة المالية التوسعية في ظل الازمات الاقتصادية الحديثة مع التركيز على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد شهد العقدان الأخيران أزمات اقتصادية متعددة أبرزها الازمة المالية العالمية 2008، وأزمة انهيار أسعار النفط في عام 2014، وأزمة جائحة كورونا (كوفيد19) 2020، وازمات سياسية وأمنية داخلية كان لها تأثير بالغ على اقتصادات الدول النامية لا سيما تلك التي تعتمد على الإيرادات النفطية مثل العراق وفنزويلا والجزائر. وقد فرضت هذه الظروف الاستثنائية على صناع القرار المالي ضرورة اللجوء الى سياسات توسعية تهدف الى تقليص أثار الركود وتحفيز الاقتصاد، غير أن نتائج هذه السياسات تفاوتت بين دولة وأخرى بحسب طبيعة الاقتصاد وفعالية المؤسسات ومدى الالتزام بالإصلاحات المالية.

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

مشكلة البحث:

تواجه الدول في فترات الازمات الاقتصادية تحديات كبيرة تتعلق في كيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو. وتعد السياسة المالية التوسعية احدى الأدوات الرئيسية التي تلجأ اليها الحكومات من خلال زيادة الانفاق العام او خفض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي.

ورغم ان هذه السياسة تستخدم بشكل واسع الا ان فعاليتها تختلف من دولة لأخرى، ما يطرح تساؤلات حول مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة مثل خفض معدلات البطالة، تنشيط الاقتصاد، تقليص أثار الركود.

ومن هنا تنبع مشكلة البحث في التساؤل حول:

الى أي مدى كانت السياسة المالية التوسعية فعالة في التخفيف من أثار الازمات الاقتصادية خلال الفترات الممتدة من عام 2008 حتى عام 2020؟ وما العوامل التي ساهمت في نجاحها أو حدت من تأثيرها؟

أهمية البحث:

تستند الدراسة الى أهميتها من خلال التغييرات التي تتناولها اذا توافرت السياسة المالية التوسعية وإمكانية تخفيف الازمات الاقتصادية يعد من الأمور البالغة الأهمية وعليه يمكن ان تتجسد الدراسة كالاتي:

1. ابراز دور السياسة المالية التوسعية كأداة لمعالجة الأزمات الاقتصادية.
2. تقديم قراءة تحليلية لتجارب واقعية تساعد صناع القرار.
3. المساهمة في النقاش العلمي حول فعالية أدوات السياسة المالية.

اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأمور الأتية:

1. تقييم السياسة المالية التوسعية في ظل الازمات الاقتصادية في الدول المختارة لعينة البحث.
2. رصد وتحليل التجارب العملية لبعض الدول (العراق، فنزويلا، الجزائر) في تطبيق السياسة المالية التوسعية أثناء الازمات الاقتصادية.
3. اقتراح توصيات عملية لتحسين أداء السياسة المالية التوسعية وزيادة فعاليتها في مواجهة الأزمات المستقبلية.
4. تحليل الازمات الاقتصادية التي كانت في عام 2008 و 2014 و 2020 وسبل تداعيات كل أزمة.

فرضيات البحث:

1. تساهم السياسة المالية التوسعية المدعومة بايرادات نفطية مستقرة في تعزيز فعالية هذه السياسات في العراق مقارنةً بفنزويلا.

2. السياسة المالية التوسعية في العراق تعتمد بدرجة كبيرة على الانفاق الجاري مما يضعف من فعاليتها في تحفيز النمو الاقتصادي أثناء الازمات الاقتصادية.

3. أدى الاستخدام المفرط للسياسة المالية التوسعية غير المنضبطة في فنزويلا الى تفاقم التضخم وارتفاع العجز المالي خلال الازمات الاقتصادية.

4. القيود المؤسسية والفساد الإداري يحدان من كفاءة تنفيذ السياسات المالية التوسعية في كلا البلدان ويؤثران على أدائها أثناء الازمات الاقتصادية.

5. تنويع مصادر الدخل القومي يمثل المدخل الأساسي لتحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة ادبيات وتجارب دول مختلفة خلال الازمات الاقتصادية. ومن خلال تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارات المالية ومصادر اكاديمية.

دراسات سابقة:

1.دراسة الأحمد، 2016

الموسومة: السياسة المالية التوسعية ودورها في مواجهة الركود الاقتصادي في سوريا.

هدفت: دراسة دور السياسة المالية التوسعية في تحفيز النشاط الاقتصادي خلال فترات الركود.

استنتجت: تبين أن زيادة الانفاق الحكومي على البنية التحتية ساهمت في تخفيف الركود جزئياً.

توصلت: السياسة المالية التوسعية كانت فعالة نسبياً لكنها اصطدمت بضعف التمويل وغياب الاستقرار السياسي.

2.دراسة الكواري، 2017

الموسومة: السياسة المالية التوسعية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول الريعية: حالة قطر.

هدفت: تحليل أثر السياسة المالية التوسعية في دعم النمو الاقتصادي في اقتصاد يعتمد على الريع النفطي.

استنتجت: أوضحت أن الانفاق الحكومي التوسعي دعم النمو على المدى القصير لكنه زاد من الاعتماد على العوائد النفطية.

توصلت: الحاجة الى إعادة هيكلة السياسة المالية لتكون أكثر استدامة وأقل ارتباطاً بتقلبات أسعار النفط.

3.دراسة ناصر، 2018

الموسومة: أثر السياسة المالية التوسعية على الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المصري.
هدفت: قياس أثر التوسع في الانفاق العام والضرائب على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مصر.
استنتجت: التوسع المالي حقق أثراً ايجابياً قصير الأمد على النمو لكنه رفع عجز الموازنة والدين العام.
توصلت: يجب أن تكون السياسة المالية التوسعية موجهة نحو الانفاق الاستثماري طويل الأجل وليس الجاري فقط.
اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها تضمنت تقييم أداء السياسة المالية التوسعية في ظل الازمات الاقتصادية (تجارب مختارة) مع إشارة الى العراق.

المبحث الاول

الاطار النظري

اولاً: اطار مفاهيمي للسياسة المالية التوسعية:

1. نظرة عامة:

تستند السياسة المالية الى نظريات الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز الذي أوضحت اقتصادياته الكينزية أن التغييرات الحكومية في مستويات الضرائب والانفاق الحكومي تؤثر على الطلب الكلي ومستوى النشاط الاقتصادي. السياسة المالية والنقدية هي الاستراتيجيات الرئيسية التي تستخدمها حكومة بلد ما وبنكه المركزي لتعزيز أهدافها الاقتصادية. يمكن الجمع بين هاتين السياستين تلك السلطات من استهداف التضخم (الذي يعتبر صحياً عند المستوى في حدود 2% الى 3%) وزيادة فرص العمل، بالإضافة الى ذلك صمم لمحاولة الحفاظ على نمو اجمالي الناتج المحلي بنسبة 2%-3% ومعدل البطالة بالقرب من معدل البطالة الطبيعي البالغ 4%-5%، هذا يعني أن السياسة المالية تستخدم لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد على مدار دورة العمل. (العوادي، 2016: 23)

والسياسة المالية: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة بهدف التأثير في الاقتصاد من خلال الانفاق العام والضرائب وإدارة الدين العام. تهدف هذه السياسة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، النمو المستدام، وتقليل البطالة والتضخم.

نستخلص مما سبق ذكره أن السياسة المالية أداة الدولة التي تستطيع بواسطتها تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين ومحاربة الازمات والمشاكل التي قد تواجه الدولة وتعيق مسيرة التنمية الاقتصادية فيها.

وقد برزت السياسة المالية بشكل خاص خلال الازمات الاقتصادية الكبرى، مثل الكساد الكبير في الثلاثينيات والازمة المالية العالمية في عام 2008، وكذلك جائحة كوفيد19 حيث تدخلت الحكومات باستخدام ادوات السياسة المالية لمواجهة الانكماش وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي. (القيسي، 2020: 9)

- أدواتها:

أ. الانفاق الحكومي: زيادة او تقليل الانفاق على مشاريع البنية التحتية، الصحة، التعليم، والدعم الاجتماعي.
ب. الضرائب: تعديل نسب الضرائب لتحفيز الاستهلاك والاستثمار او لزيادة الإيرادات.
ج. إدارة الدين العام: اصدار السندات الحكومية وقرارات التمويل. (علي، 2021: 28)

2. مفهوم السياسة المالية التوسعية (أدواتها وأهدافها)

السياسة التوسعية شكل من اشكال السياسة الكلية التي تسعى الى تشجيع النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الكلي. ويمكن ان تتكون من سياسة مالية او نقدية او مزيج منهما. وهي جزء من الوصفة العامة للاقتصاد الكينزي والتي تستخدم خلال فترات التباطؤ والركود الاقتصاديين لتحفيف اثار الدورات الاقتصادية السلبية. وتعرف السياسة التوسعية ايضاً بالسياسة المتساهلة.

والهدف الأساسي للسياسة التوسعية هو تعزيز الطلب الكلي لتعويض النقص في الطلب الخاص. وتستند هذه السياسة الى أفكار الاقتصاد الكينزي وخاصةً فكرة ان السبب الرئيسي للركود هو نقص الطلب الكلي. وتهدف السياسة التوسعية الى تعزيز استثمارات الشركات وأنفاق المستهلكين من خلال ضخ الأموال في الاقتصاد اما من خلال الانفاق الحكومي المباشر بعجز او زيادة الإقراض للشركات والمستهلكين.

السياسة المالية التوسعية: هي سياسات تطبقها الحكومة وغالباً ما تزيد او تخفض المعروض النقدي لأحداث تغييرات في الاقتصاد. (جبار، 2019: 13)

.أليات تأثير السياسة المالية التوسعية:

عندما تزيد الحكومة من انفاقها او تخفض الضرائب يرتفع الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي الى:

1. زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي
2. خلق فرص عمل جديدة وتقليل البطالة
3. تحسين دخل الافراد وقدرتهم على الانفاق

لكن قد تؤدي الزيادة في الانفاق الى زيادة العجز المالي والدين العام اذا لم تتم ادارتها بشكل مناسب. (يوسف، 2021: 42)

.اهداف السياسة المالية التوسعية:

تهدف السياسة المالية التوسعية الى تحفيز النشاط الاقتصادي وتستخدم عادةً في أوقات الركود او تباطؤ النمو الاقتصادي. فيما يلي أبرز اهداف السياسة المالية التوسعية:

1. زيادة الطلب الكلي: من خلال زيادة الانفاق الحكومي او خفض الضرائب تهدف الى رفع الاستهلاك والاستثمار وبالتالي رفع الطلب الكلي في الاقتصاد.
2. خفض معدلات البطالة: بزيادة الانفاق الحكومي على المشاريع والبنية التحتية يتم خلق وظائف جديدة مما يساعد على تقليل البطالة.
3. تحفيز النمو الاقتصادي: تهدف الى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال ضخ السيولة وتحفيز الإنتاج والاسعار.
4. دعم القطاع الخاص: من خلال تخفيض الضرائب او تقديم حوافز مالية يتم دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات.
5. تحسين مستويات المعيشة: زيادة الانفاق الحكومي على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة يرفع من جودة الحياة للمواطنين.
6. مواجهة الركود والانكماش: تستخدم لمواجهة التباطؤ الاقتصادي والانكماش عن طريق تحفيز الاستهلاك والطلب على السلع والخدمات. (الربيعي، 2022: 35)

ثانياً: قياس أثر السياسة المالية التوسعية في التحليل الكمي:

يمثل قياس أثر السياسة المالية التوسعية احدى القضايا الجوهرية في التحليل الاقتصادي الكمي، نظراً لهذه السياسة من دور مباشر في تنشيط الاقتصاد الكلي ودفع عجلة النمو. اذ تسعى الحكومات من خلال زيادة الانفاق العام او خفض الضرائب الى رفع مستوى الطلب الكلي وهو ما ينعكس بدوره على معدلات الاستثمار والتشغيل ومستويات الدخل القومي. (Geli,J.F,&Moura,A.S,2023, 89)

غير أن الأثر الفعلي لهذه التدخلات لا يمكن ادراكه بدقة الا باستخدام أساليب التحليل الكمي التي تقوم على النمذجة الإحصائية او اختبار العلاقات السببية بين المتغيرات. فالاعتماد على التفسير النظري وحده لا يكفي للحكم على جدوى السياسة المالية التوسعية، بل يتطلب الامر تقديراً عددياً لحجم هذا الأثر وقياس قوته ومدى استمراره عبر الزمن.

غير ان تقدير وقياس الأثر الكمي للسياسة المالية التوسعية ليس بالأمر البسيط اذ يتأثر هذا الأثر بعدة عوامل أهمها:

1. طبيعة الاقتصاد وهيكله (ريعي، صناعي، خدمي)
2. مستوى الانفتاح التجاري والمالي.
3. وضع المالية العام (مستوى الدين والعجز)
4. وجود سياسات بديلة او مكملة مثل السياسة النقدية. (Hagen, J. & Rutsch, A, 2024, 104).

وهنا يجب ان نقيم أثر السياسة المالية التوسعية كمياً:

السياسة المالية التوسعية = زيادة الانفاق الحكومي G أو خفض الضرائب T او زيادة العجز (او مزيج).

الهدف: قياس كيفية تأثير هذه التغييرات على المتغيرات الاقتصادية (إعادة الناتج الحقيقي y، نمو y، البطالة، او الاستثمار).

1. اختيار المتغيرات:

المتغير التابع Y – اختيارات شائعة

نمو الناتج (GDP growth) – جيد للمقارنات الزمنية

الناتج الحقيقي (real GDP) – اذا تريد مضاعف المستويات

استهلاك او استثمار كمتغير تابع بديل.

متغير السياسة المالية (F)

تغير الانفاق الحكومي الحقيقي (مقدم بالمبالغ = G او كنسبة من الناتج)

أنفاق كنسبة من الناتج (G/GDP)

عجز/فائض كنسبة من الناتج

من الأفضل استخدام بيانات معدلة للدورة الاقتصادية لإزالة أثار الدورة.

متغيرات ضابطة (X): سياسة نقدية (سعر الفائدة)، أسعار النفط (للاقتصادات النفطية)، الطلب الخارجي، استثمار خاص، مؤشر سعر المستهلك، الخ.

2. الخصائص العملية:

.استخدام بيانات حقيقية

.توحيد التردد (ربع سنوي غالباً أفضل لقياسات السياسات)

.معالجة الانقطاعات الموسمية

.فحص وجود تغير بنيوي او سنوات ازمة.

3.نوع النماذج:

أ. نموذج الانحدار البسيط (OLS): يعد نموذج الانحدار البسيط من أكثر الأدوات الإحصائية استخداماً في التحليل الكمي والاقتصادي، اذ يهدف الى دراسة العلاقة بين متغيرين فقط: متغير مستقل (X) يفسر او يؤثر، ومتغير تابع (Y) يراد التنبؤ به او تفسير سلوكه. ويقوم هذا النموذج على صياغة معادلة خطية هي:

$Y= a+ Bx +E$

حيث:

المتغير التابع Y

المتغير المستقل X

ثابت الانحدار a

معامل الانحدار الذي يقيس مقدار التغير في Y عند B تغير X بوحدة واحدة

الحد العشوائي الذي يمثل العوامل الأخرى غير المفسرة E

تكمن أهمية نموذج الانحدار البسيط في قدرته على تقدير وقياس قوة العلاقة واتجاهها بين متغيرين، إضافة الى استخدامه في التنبؤ المستقبلي، وهو بذلك يشكل الأساس الذي تنبى عليه نماذج أكثر تعقيداً مثل الانحدار المتعدد والنماذج الديناميكية. (Wooldridge, J.M. 2020. 86)

ب . النموذج الديناميكي: وهو نموذج احصائي يدرس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مع أخذ الزمن والتأثيرات السابقة بعين الاعتبار. بخلاف الانحدار البسيط الذي يربط بين متغيرين في لحظة زمنية واحدة. ويسمح النموذج الديناميكي بدراسة:

أ.تأثير المتغير المستقل الحالي والماضي على المتغير التابع.

ب.الاستجابة التدريجية للاقتصاد لصدمات مالية أو سياسية أو خارجية.

ج.التنبؤات المستقبلية على أساس البيانات التاريخية.

(Wooldridge, J. M. 2020. 90) $Y1= a+PY1-1+BF1+B1F1+E1$

4.قياس أثرالانفاق العام على النموالاقتصادي:

السنوات	الانفاق العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)	معدل النمو الاقتصادي (%)
2004	80.1	53.38
2005	68.9	1.67
2006	74.4	5.65
2007	72.6	1.89
2008	84.0	8.23
2009	70.7	3.38
2010	73.9	6.40
2011	78.2	7.55
2012	83.6	13.94
2013	82.1	7.63
2014	75.5	0.20
2015	77.8	4.72
2016	79.3	13.79
2017	71.2	1.82-
2018	72.8	2.63
2019	74.6	5.51
2020	90.5	12.04-
2021	85.1	1.50
2022	87.3	7.64
2023	82.7	2.94-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2004-2023)

نلاحظ من الجدول أعلاه ان من سنة (2004 .2008) يكون الانفاق الحكومي مرتفع جداً (70-85%)، ودعم النمو سريع ايضاً خصوصاً بعد (2004) أدى الى تعافي اقتصادي ضخم. وفي عام (2009) تراجع أسعار النفط أدى الى تقليص الانفاق وأدى الى تباطؤ النمو. ومن سنة (2010 .2013) استمر الانفاق في الارتفاع (74 .83) اعطى دفعة للنمو في قفزة سنة (2012) (13.94)، ومن سنة (2014 .2016) صدمة أسعار النفط وحرب ضد إرهاب داعش وضغط على الموازنة لكن الانفاق بقي عالي ورغم ذلك النمو تباطأ ثم ارتفع بقوة في عام (2016)، ومن سنة (2017 .2019) كان الانفاق الحكومي ضمن (71 .75) مع نمو ضعيف وغير مستقر، وفي عام (2020) قفز الانفاق الحكومي الى (90.5) بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط لكن النمو انهار ايضاً (-12) دليل أن زيادة الانفاق وحدها لا تكفي اذا الإيرادات النفطية متقلبة، ومن سنة (2021 .2022) كانت سياسة مالية توسعية وارتفاع في أسعار النفط وكان هناك نمو إيجابي، وفي سنة (2023) رغم الانفاق المرتفع والنمو سلبي (-2.94) ما يشير الى اختلالات هيكلية في توجيه السياسة المالية.

وتكون العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي بالاتجاه العام علاقة إيجابية، أي زيادة الانفاق العام غالباً تزيد من الناتج المحلي الإجمالي. وايضاً تكون العلاقة متباينة ليست ثابتة بسبب تأثير صدمات النفط والسياسة الأمنية. والعلاقة بين

الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي تكون الإيرادات عالية ترتبط بفترات نمو اقتصادي أسرع، انما يؤدي انخفاض الإيرادات الى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع العجز المالي.

ثالثاً: الازمات الاقتصادية:

الأزمة الاقتصادية تعرف على أنها اضطراب حاد ومفاجئ في المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي، معدلات البطالة، والاستثمار وغالباً ما تكون مصحوبة باضطرابات مالية كسقوط البورصات أو انهيار العملات. (Samuelson & Nordhaus, 2004, 9).

وترتبط الازمات الاقتصادية عادةً بتقلبات دورية في النشاط الاقتصادي حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أن الازمات تنشأ نتيجة اختلال مؤقتة في السوق قابلة للتصحيح عبر قوى العرض والطلب في حين ترى المدرسة الكينزية ان تدخل الدولة مطلوب لتقليل أثر الازمات على المجتمعات والاقتصادات. (Blanchard & Johnson, 2012, 14).

1 .الازمة المالية العالمية 2008:

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2008 أزمة مالية غير مسبوقة في حجمها وتأثيرها بدأت من الولايات المتحدة الامريكية ثم انتشرت بسرعة الى مختلف دول العالم، مما أدى الى انهيار واسع النطاق في الأسواق والمؤسسات المالية. وقد وصفت هذه الازمة بأنها الأسوأ منذ ازمة الكساد الكبير عام 1929، لما تسببت فيه من خسائر ضخمة في الناتج والدخل وفرص العمل حول العالم. (جبار، 2012: 10)

بدأت الازمة فعلياً في سوق الرهن العقاري الأمريكي حين بدأت المؤسسات المالية تمنح قروضاً سكنية عالية المخاطر لأفراد لا يمتلكون ملاءة مالية كافية للسداد، وهو ما أدى لاحقاً الى معدلات تعثر مرتفعة وانخفاض قيمة الأصول العقارية. (Mishkin,2011,50)

تفاقمت الازمة نتيجة توظيف هذه القروض في أدوات مالية معقدة مثل الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري والتزامات الدين المضمونة والتي تم تسويقها على أنها أمنة بفضل تصنيفات ائتمانية مضللة من وكالات التصنيف الدولي. (Tett, 2009, 2009)

وفي سبتمبر 2008 بلغت الأزمة ذروتها عندما أعلن بنك "ليمان براذرز" افلاسه وهو من أعرق البنوك الاستثمارية الامريكية ما أثار موجة ذعر مالي عالمي وتسبب في تجميد أسواق الإقراض وانهيار العديد من المؤسسات المالية الأخرى. (Lewis, 2010, 42)

دفعت خطورة الازمة البنوك المركزية والحكومات الى التدخل عبر خطط انقاذ مالية ضخمة حيث قامت الولايات المتحدة باطلاق برنامج Troubled Asset Relief Program (TARP) بقيمة 700 مليار دولار لدعم البنوك والأسواق، كما تسببت الازمة

في تداعيات اقتصادية شديدة تمثلت في تراجع معدلات النمو وارتفاع البطالة وتزايد العجز في الموازنات العامة لا سيما في الدول النامية المعتمدة على الاستثمارات والتحويلات الخارجية. (World Bank, 2009)

.أسباب الأزمة المالية العالمية 2008:

1.تفشي الرهن العقاري عالي المخاطر: قامت البنوك الامريكية بمنح قروض عقارية لأشخاص لا يمتلكون أهلية ائتمانية كافية على أمل ارتفاع أسعار العقارات لاحقاً ما أدى الى ارتفاع حالات التعثر في السداد عند تراجع الاسعار. (الخزاعي، 2010: 10)

2.توريق القروض وبيعها كمشتقات مالية: تم تجميع هذه القروض وبيعها في شكل أوراق مالية (MBS, CDOs) لمستثمرين عالميين على أنها أدوات استثمارية أمنة رغم أن أصولها كانت شديدة الخطورة. (الأشقر، 2010: 34)

3.ضعف الرقابة المصرفية والمالية: غياب الرقابة الصارمة على مؤسسات التمويل والبنوك في الولايات المتحدة وخاصة على عمليات الإقراض والمشتقات المالية المعقدة. (بوشيخي، 2011: 15)

4.تصنيفات ائتمانية مضللة: قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح تصنيفات ائتمانية مرتفعة للأوراق المالية الخطرة مما خدع المستثمرين وجعلهم يشترون منتجات مالية هشة. (الباري، 2009: 45)

.تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 :

1.افلاس مؤسسات مالية كبرى: أدى الإفلاس التاريخي لبنك "ليمان براذرز" الى انهيار الثقة في النظام المالي العالمي وتوالت بعدها حالات الإفلاس والدمج في البنوك وشركات التأمين الكبرى. (عبدالله، 2009: 20)

2ـ انكماش الاقتصاد العالمي وارتفاع البطالة: أدت الازمة الى ركود اقتصادي عالمي حيث انخفضت معدلات الإنتاج والاستهلاك وارتفعت معدلات البطالة في الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء. (الكبيسي، 2011: 39)

3.تدخل الحكومات بحزم انقاذ مالية ضخمة: اضطرت الحكومات الى ضخ تريليونات الدولارات في النظام المالي لإنقاذ البنوك والشركات الكبرى ومنع انهيار النظام الاقتصادي. (حماد، 2010: 27)

4.تأثيرات حادة على الدول النامية والعربية: انخفضت الاستثمارات الأجنبية وتراجعت الإيرادات النفطية وتضررت الميزانيات العامة في دول مثل العراق والجزائر ومصر رغم أنها لم تكن في مركز الأزمة. (عبد الله، 2009: 56)

أظهرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 هشاشة النظام المالي العالمي وفضحت الفجوة بين النظام المالي الفعلي والتنظيم الطلوب وقد أدت الى إعادة التفكير في أدوات السياسة المالية ودور الدولة في حماية الاستقرار المالي وأكدت الحاجة الى بناء نظام مالي أكثر شفافية وعدالة.

2 .الأزمة الاقتصادية عام 2014:

شهد الاقتصاد العالمي عام 2014 أزمة حادة تمثلت بانخفاض غير مسبوق في أسعار النفط العالمية ما أدى الى اضطراب اقتصادي واسع النطاق خصوصاً في الدول الريعية المعتمدة بشكل كبير على عوائد النفط مثل العراق وفنزويلا والجزائر وغيرها، فقد انخفض سعر برميل النفط من أكثر من 100 دولار الى ما دون 50 دولاراً خلال فترة قصيرة الامر الذي شكل صدمة اقتصادية للعديد من الاقتصادات المعتمدة على المور الأحادي، ترافقت هذه الازمة مع تحديات سياسية وأمنية حادة لا سيما في منطقة الشرق الأوسط مما زاد من تعقيد المشهد الاقتصادي ففي العراق مثلاً تزامن انهيار أسعار النفط مع

تصاعد تهديد تنظيم داعش وسيطرته على أجزاء واسعة من البلاد مما شكل عبئاً اضافياً على المالية العامة وأدى الى اختلالات كبيرة في موازنة الدولة وتراجع معدلات النمو. (الساعدي، 2014: 41)

لقد كشفت أزمة 2014 عن هشاشة الاقتصادات النفطية وافتقارها الى التنويع الاقتصادي، وأكدت ضرورة اجراء إصلاحات هيكلية تعزز من قدرة هذه الدول على مواجهة الصدمات الخارجية، ومن هنا جاءت أهمية دراسة هذه الأزمة من حيث أسبابها وتداعياتها لا سيما في السياقات المحلية مثل العراق الذي واجه أثاراً مزدوجة تمثلت في الازمة النفطية والتحديات الأمنية والمالية في أن واحد. (تقرير المادة الرابعة. جمهورية العراق، 2015)

.أسباب الازمة الاقتصادية عام 2014:

1.الانخفاض الحاد في أسعار النفط: احد الأسباب الرئيسية هو زيادة المعروض العالمي من النفط خاصةً في الولايات المتحدة نتيجة ثورة النفط الصخري مما أدى الى تخمة في الأسواق، وفي نفس الوقت قررت منظمة أوبك (بقيادة السعودية) عدم خفض الإنتاج للدفاع عن الحصة السوقية مما زاد من المعروض مقابل ضعف الطلب. (الجميلي، سلمان داود، مرجع سابق، ص12)

2.تراجع الطلب العالمي على النفط: انخفاض النمو في الاقتصاد الصيني والاوروبي وهو ما أدى الى تراجع الطلب على النفط عالمياً. (الشمري، 2017: 43)

3.عوامل جيوسياسية: اضطرابات في منطقة الشرق الأوسط والحرب في سوريا والعراق وسيطرة داعش على مناطق نفطية في العراق وسوريا مما خلق حالة من القلق في الأسواق. (الساعدي، مرجع سابق، 16)

.تداعيات الازمة الاقتصادية عام 2014:

1ـ عجز كبير في الموازنات العامة: خاصةً في العراق حيث تجاوز العجز أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات. (وزارة المالية العراقية، تقارير الموازنة العامة، 2014،2016)

2ـ تأثر الانفاق الحكومي: تم تقليص النفقات الاستثمارية بشكل كبير وتأخرت رواتب الموظفين احياناً والغيت العديد من المشاريع.

3ـ ارتفاع الدين العام: لجأت الحكومة الى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز. (صندوق النقد الدولي .تقارير المادة الرابعة، العراق، 2015، 2017)

4ـ ركود اقتصادي وتراجع في النمو: انخفض الناتج المحلي الحقيقي بشكل ملحوظ خاصةً في الدول التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للايرادات مثل العراق وفنزويلا والجزائر. (البنك الدولي، تقرير الافاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، 2015)

5ـ تأثير اجتماعي وأمني: أدت الازمة الى تدهور الأوضاع المعيشية وزيادة نسب الفقر والبطالة وساهمت في تأجيج الغضب الشعبي كما حصل في بعض الاحتجاجات بالعراق.

نستخلص أن ازمة 2014 لم تكن مجرد ازمة أسعار بل كانت ازمة بنيوية في الاقتصاد الريعي القائم على مصدر واحد (النفط) وقد كشفت عن هشاشة الاقتصادات النفطية امام تقلبات السوق العالمية مما دفع الدول الى التفكير في تنويع مصادر الدخل وتبني إصلاحات مالية.

3. ازمة جائحة كورونا (كوفيد19):

في نهاية عام 2019 واجه العالم ازمة صحية غير مسبوقة تمثلت في ظهور فيروس جديد يعرف بـ"فيروس كورونا المستجد" والذي تسبب في مرض معدٍ يعرف باسم كوفيد19، خلال أسابيع قليلة تحولت هذه الازمة من حالة صحية محلية في مدينة ووهان الصينية الى جائحة عالمية شلت الحركة الاقتصادية والاجتماعية في اغلب بلدان العالم، ما ميز هذه الازمة عن غيرها هو طابعها الشمولي وسرعة انتشارها وتأثيرها العميق على أنظمة الصحة، الاقتصاد، والتعليم، والعلاقات الاجتماعية. (منظمة الصحة العالمية، 2021)

لم تكن الازمة مجرد تحدً صحي بل كشفت عن هشاشة البنية التحتية الصحية في الكثير من الدول كما اختبرت قدرة الحكومات على إدارة الازمات والتكيف مع المتغيرات المتسارعة، وأدى تزايد الإصابات والوفيات الى اتخاذ تدابير استثنائية مثل الاغلاق العام والتباعد الاجتماعي ووقف السفر مما فاقم من أثار الازمة الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الجائحة لم تقتصر أثارها على الحاضر بل شكلت نقطة تحول في طريقة تفكير المجتمعات حول الصحة العامة والاقتصاد الرقمي واهمية التخطيط لمواجهة الكوارث والأوبئة المستقبلية. (البنك الدولي، 2020)

. أسباب ازمة جائحة كورونا:

1ـ الانتقال السريع للفيروس عبر العالم: بسبب العولمة وسهولة التنقل بين الدول انتشر بسرعة فائقة عبر المسافرين الدوليين. (منظمة الصحة العالمية، 2021)

2ـ نقص الجاهزية في الأنظمة الصحية العالمية: لم تكن أنظمة الصحة العامة في اغلب الدول مستعدة لمواجهة وباء عالمي بهذا الحجم مما أدى الى انهيار بعض الأنظمة الصحية. (تقرير البنك الدولي، 2020)

3.الافتقار الى المعلومات الدقيقة في المراحل الأولى: تأخر التحذير من خطورة الفيروس وتباين المعلومات حوله أدى الى ضعف الاستجابة السريعة. (مجلة لانسيت الطبية، 2020)

. تداعيات أزمة جائحة كورونا:

1. التداعيات الاقتصادية: الركود الاقتصادي العالمي (انخفض الناتج المحلي الإجمالي في اغلب دول العالم)، واغلاق الاعمال والمشاريع خاصةً الصغيرة والمتوسطة وارتفاع معدلات البطالة نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية والزيادة في الدين العام بسبب السياسات المالية التوسعية. (صندوق النقد الدولي، 2020)

2ـالتداعيات الاجتماعية: ارتفاع معدلات الفقر والتأثير على التعليم بسبب اغلاق المدارس والتحول الى التعليم الالكتروني وزيادة العنف الأسري نتيجة الحجر الصحي والبقاء في المنازل. (اليونيسيف، تقارير حول التعليم والفقر، 2020)

3ـ التداعيات الصحية: زيادة الضغط على المستشفيات ووفاة الملايين حول العالم واضطراب أنظمة التطعيم والرعاية الصحية الأخرى. (منظمة الصحة العالمية، 20222020)

4ـ التداعيات النفسية: القلق والاكتئاب واضطرابات النوم كانت شائعة في جميع الفئات العمرية. (الجمعية النفسية الامريكية، 2021)

ونستخلص من هذه الازمة على انها شكلت اختباراً حقيقياً لقدرة الأنظمة الدولية على إدارة الازمات وعلى الرغم من تداعياتها العميقة فأنها حفزت في المقابل التقدم في البحوث الطبية والتقنيات الرقمية والتعاون الدولي.

المبحث الثاني

تجارب دول مختارة

اولاً: تجربة فنزويلا:

تعد السياسة المالية من أبرز الأدوات التي تستخدمها الحكومات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الازمات تتخذ اشكالاً توسعية أو انكماشية تبعاً للظروف الاقتصادية، في السياق الفنزويلي شكلت السياسة المالية التوسعية ركيزة مركزية في الاستراتيجية الاقتصادية خاصة في فترة ما بعد العام 2000 حيث لجأت الحكومات المتعاقبة الى زيادة الانفاق العام وتمويل برامج اجتماعية واسعة النطاق مستفيدة من عائدات النفط المرتفعة، غير ان هذه السياسات ومع غياب الرقابة والشفافية ومع ضعف التنويع الاقتصادي أدت الى تراكم اختلالات هيكلية انعكست في مستويات تضخم مفرطة وانهيار في قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتفاقم الدين العام.

لقد مر الاقتصاد الفنزويلي خلال العقدين الأخيرين بسلسلة من الازمات أبرزها انهيار أسعار النفط وتدهور المؤسسات الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية الدولية وقد عرقلت هذه العوامل تطبيق سياسة مالية رشيدة وفاعلة، وقد أصبح من الضروري تقييم فاعلية السياسة المالية التوسعية في فنزويلا في ظل هذه الازمات من حيث أسباب فشلها والسبل المقترحة لمعالجة أثارها والتحديات التي تواجهها في التنفيذ. (Devtech Systems, 2023)

.أسباب فشل السياسة المالية التوسعية في ظل الازمات الاقتصادية في فنزويلا:

أن فشل السياسة المالية التوسعية في فنزويلا لا يرتبط فقط بطريقة ادارتها بل بجذور هيكلية أعمق تتعلق بطبيعة الاقتصاد الريعي وضعف النظام المالي وانعدام الاستقلالية المؤسسية في إدارة الموارد العامة كما أن التداخل بين القرار الاقتصادي والسياسي جعل السياسة المالية أداة لتحقيق اهداف شعبوية قصيرة الاجل لا وسيلة لتحقيق استقرار

اقتصادي طويل الأمد. ومع انهيار الإيرادات النفطية وغياب البدائل الإنتاجية، أصبحت السياسة المالية التوسعية عبئاً على الاقتصاد وأدت الى تفاقم العجز المالي والدين العام وانهيار الثقة بالعملة الوطنية. (سالم، 2019: 67)

واهم أسباب الفشل هي:

1ـ الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية: شكلت عائدات النفط أكثر من 90% من دخل الدولة ما جعل المالية العامة شديدة الحساسية لتقلبات الأسعار، وأدى انهيار أسعار النفط بعد 2014 الى فجوة تمويلية كبيرة.

2. الانفاق الحكومي غير المنتج: تم توجيه جزء كبير من الانفاق نحو دعم الاستهلاك وتوسيع البرامج الاجتماعية دون استثمار في البنية التحتية أو التنويع الاقتصادي، وتمويل هذا الانفاق تم عبر طباعة العملة مما تسبب في تضخم فائق.

3. غياب الرقابة والشفافية المالية: فساد اداري ومؤسسي واسع النطاق خصوصاً في شركة النفط الوطنية PDVSA .

4. العقوبات الدولية والعزلة الاقتصادية: فرضت الولايات المتحدة ودول أخرى عقوبات مالية وتجارية على فنزويلا مما قيد قدرة الدولة على الوصول الى التمويل الخارجي. (M, Mondal & S, Bahl, 2023, 28)

. طرق معالجة الازمة الاقتصادية في فنزويلا من خلال السياسة المالية التوسعية:

1. اصلاح النظام الضريبي وتنويع الإيرادات: تقليل الاعتماد على النفط بزيادة إيرادات الضرائب غير المباشرة وتصحيح نظام الضرائب التصاعدي.

2. تقليص النفقات غير المنتجة وتحقيق الكفاءة: إعادة هيكلة الدعم وتحويله الى دعم مباشر للفئات المستحقة مع التركيز على الانفاق الاستثماري.

3. تبني سياسات شفافة ومحاسبة مؤسسات الدولة: نشر البيانات المالية بشكل دوري وتعزيز استقلال المؤسسات المالية.

4. اصلاح القطاع النفطي وزيادة الإنتاج: تحسين إدارة شركة PDVSA والسماح بالاستثمار الأجنبي.

5. رفع الدعم العشوائي وتوحيد سعر الصرف: من اجل القضاء على السوق السوداء وتخفيف الضغط على الميزانية العامة. (Economics Observatory, 2023)

. التحديات الاقتصادية في فنزويلا امام تنفيذ السياسة المالية التوسعية:

1ـ التضخم الفائق وانهيار العملة: التضخم تجاوز مليون في المئة سنوياً مما أضعف القدرة الشرائية ودمر الثقة بالعملة الوطنية.

2. ضعف الثقة في مؤسسات الدولة: نتيجة الفساد وغياب الشفافية تراجعت ثقة المواطنين والمستثمرين المحليين والدوليين.

3ـ غياب التنويع الاقتصادي: التركيز على النفط حد من قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات وتوظيف السياسات التوسعية بفاعلية.

4. العزلة والعقوبات الدولية: قللت من قدرة الحكومة على الاقتراض الخارجي أو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5ـ القيود على القطاع الخاص: فرض ضرائب متزايدة وتدخل حكومي في الأسعار والأسواق عرقل بيئة الاعمال. (Abel, Andrew & Bernanke, Ben. 2022)

.تطور التضخم السنوي في فنزويلا للمدة (2004 .2023)

السنوات	التضخم السنوي (%)
2004	21.7
2005	16.0
2006	13.7
2007	18.7
2008	31.4
2009	26.0
2010	27.5
2011	27.6
2012	20.1
2013	56.0
2014	69.0
2015	181.0
2016	274.0
2017	863.0
2018	130,060.0
2019	9,586.0
2020	2,963.0
2021	687.0
2022	234.0
2023	189.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: Reuters

نلاحظ من الجدول أعلاه ان فنزويلا شهدت ارتفاعاً حاداً في التضخم خلال الفترة من (2012.2018) من (56) الى أكثر من (130,060.0) حيث وصل الى مستويات غير مسبوقة مما يعكس فشل السياسة المالية التوسعية في السيطرة على التضخم. وبعد (2018) بدأ التضخم يتراجع تدريجياً لكنه ما زال مرتفعاً مما يدل على استمرار الازمات الاقتصادية، وعلى الرغم من محاولات الحكومة للحد من التضخم في السنوات الأخيرة الا ان التحديات الاقتصادية لا تزال قائمة بما في ذلك الاعتماد على النفط والعقوبات الدولية والفساد الإداري.

ثانياً: تجربة الجزائر:

تواجه الجزائر منذ عقود أزمات اقتصادية متكررة نتيجة اعتمادها المفرط على صادرات المحروقات ما جعل اقتصادها هشاً امام تقلبات أسعار النفط، ومع كل ازمة لجأت الدولة الى سياسة مالية توسعية تهدف الى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو، لكن نتائج هذه السياسات كانت متفاوتة.

1 . أسباب فشل السياسة المالية التوسعية في الجزائر اثناء الازمات الاقتصادية:

لقد مثلت السياسة المالية التوسعية في الجزائر خياراً استراتيجياً لتخفيف أثار الركود وتحفيز القطاعات الإنتاجية وتعزيز الطلب الداخلي. كما ارتبطت هذه السياسة بالرغبة في تحقيق تنمية متوازنة وتطوير البنية التحتية وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني. ومع ذلك فأن تطبيقها جاء في سياق اقتصادي معقد اتسم بتذبذب الإيرادات النفطية وتزايد الضغوط على الموازنة العامة، ما جعل من دراسة هذه التجربة امراً ضرورياً لفهم كيفية توظيف الأدوات المالية في دعم الاقتصاد الوطني اثناء الازمات الاقتصادية. (بن سعدة، 2021: 43)

واهم أسباب الفشل هي:

أ . الاعتماد على الريع النفطي: ضعف التنوع الاقتصادي جعل المالية العامة مرهونة بعائدات النفط، وأي انخفاض في أسعار النفط يؤدي الى عجز مالي واضطراب في تنفيذ النفقات.

ب . ضعف كفاءة الانفاق العام: غياب الرقابة الفعالة على تنفيذ المشاريع وانتشار الفساد والهدر المالي.

ج . غياب الرؤية طويلة الأمد: السياسات المالية غالباً ما تكون رد فعل وليس جزءاً من خطة تنموية شاملة.

د . نقص التنسيق بين السياسات المالية والنقدية: تمويل العجز من خلال طباعة النقود ما أدى الى تضخم. (بوليف، 2019: 16)

2 . طرق معالجة الازمات الاقتصادية في الجزائر من خلال السياسة المالية التوسعية:

أ . إعادة هيكلة الانفاق العام: تقليل النفقات غير المنتجة (مثل الدعم العام غير الموجه)، وتحويل الموارد الى القطاعات الإنتاجية (كالزراعة والصناعة).

ب . تنويع مصادر الإيرادات العامة: تحسين تحصيل الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي وتطوير الاستثمار المحلي والاجنبي.

ج . تحسين مناخ الاستثمار: إصلاحات تشريعية وقانونية لحماية المستثمرين وتقليل البيروقراطية وتحفيز القطاع الخاص.

د . دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تشجيع المبادرات الخاصة والابتكار وتوفير التمويل والاعفاءات الضريبية. (رابح، 2020: 39)

3 . التحديات الاقتصادية في الجزائر امام تنفيذ السياسة المالية التوسعية:

أ . تقلبات أسعار النفط المستمرة: تجعل الميزانية العامة غير مستقرة وعرضة للعجز المزمن.

ب . البيروقراطية وضعف الإدارة الاقتصادية: بطء في تنفيذ السياسات المالية والبرامج التنموية.

ج . ضعف البنية التحتية الاقتصادية والمالية: محدودية القدرات اللوجستية والتكنولوجية اللازمة للتنمية.

د . الفساد المالي وضعف الشفافية: ضعف فعالية الأجهزة الرقابية.

و . ضعف الاعتماد على البيانات والتحليل الاقتصادي في صياغة السياسات: نقص في مراكز البحوث وغياب التغذية الراجعة العلمية. (سعيدي، 2018: 58)

. التضخم السنوي في الجزائر للمدة (2004 . 2023):

السنوات	التضخم السنوي (%)
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.68
2008	4.86
2009	5.74
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.92
2015	4.78
2016	6.40
2017	5.59
2018	4.27
2019	1.95
2020	2.42
2021	7.23
2022	9.27
2023	9.32

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: Macrotrends

شهدت الجزائر استقراراً نسبياً في التضخم خلال الفترة من (2004) الى (2014) مع انخفاض ملحوظ في الدين العام مما يعكس سياسة مالية متوازنة. ومنذ عام (2015) ارتفع التضخم بشكل تدريجي ووصل الى (9.32) في عام (2023). وتشير هذه البيانات الى ان الجزائر قد اعتمدت على سياسة مالية توسعية لتمويل الانفاق العام مما أدى الى زيادة التضخم.

المبحث الثالث

تقييم أداء السياسة المالية التوسعية في ظل الازمات الاقتصادية في العراق

اولاً: الازمات الاقتصادية في العراق:

يمر الاقتصاد العراقي منذ سنوات بعدة أزمات متراكبة تتسم بالتعقيد والتأثيرات المتبادلة بداءً من تذبذب أسعار النفط العالمية مروراً بالنزاعات الداخلية وانتهاءً بجائحة كورونا التي كشفت هشاشة الهيكل الاقتصادي للبلاد، وفي خضم هذه الازمات لجأت الحكومة العراقية الى تبني سياسة مالية توسعية تعتمد على زيادة الانفاق العام لتحفيز الاقتصاد وتخفيف التبعات الاجتماعية والاقتصادية.

ومع ذلك فان هذه السياسات كثيراً ما تنتقد بسبب ضعف التنويع الاقتصادي وغياب الإصلاح الضريبي وتراكم الدين العام، لذا فان تقييم أداء السياسة المالية التوسعية في العراق في ظل الازمات الاقتصادية يعد امراً ضرورياً لفهم مدى فعاليتها والوقوف على التحديات التي تواجه تنفيذها وبلورة مقترحات لتحسين أدائها مستقبلاً. (المجالي، 2020، 9)

وشهد العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي سلسلة من الازمات الاقتصادية الحادة نتيجة التراكمات السياسية والحروب المتتالية والعقوبات الدولية وضعف التخطيط الاقتصادي وقد أثرت هذه الازمات بشكل مباشر على مستوى المعيشة والنمو الاقتصادي والبنية التحتية وأداء المالية العامة، ان فهم جذور الازمات الاقتصادية في العراق يساعد في بناء سياسات مالية واقتصادية أكثر استدامة وتوازناً.

و أبرزالازمات الاقتصادية التي شهدها العراق:

1 . ازمة الثمانينيات . الحرب العر اقية الإير انية (1980 . 1988):

أثرت الحرب العراقية .الإيرانية بشكل مباشر وعميق على الاقتصاد العراقي اذ تحولت موارد الدولة الوطنية بشكل شبه كامل نحو المجهود العسكري، ما أدى الى تراجع الإنتاج في القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة والبنية التحتية. وتفاقمت المشكلة مع انخفاض أسعار النفط منتصف الثمانينات وهو المصدر الرئيسي للايرادات العامة ما أدى الى نقص شديد في السيولة المالية وزيادة العجز في الموازنة العامة. كما اعتمد العراق بشكل متزايد على القروض الخارجية لتمويل الحرب ما رفع مستوى الدين العام وأثقل كاهل الاقتصاد على المدى الطويل. ونتيجة لذلك أدى الى تراكم الديون الخارجية وتراجع التنمية الاقتصادية.

2 . ازمة التسعينيات . الحصارالاقتصادي (1990 . 2003):

شهد العراق خلال هذه الفترة ازمة اقتصادية حادة نتيجة حرب الخليج وفرض الحصار الدولي. أدت العقوبات الى انهيار شبه كامل للقطاع النفطي والصناعات المحلية ونقص شديد في الغذاء والدواء والخدمات الأساسية، وارتفاع حاد في معدلات البطالة والفقر وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير وتحولت الاقتصاديات الحضرية والريفية الى الاعتماد على الدعم الإنساني. كما زاد الانخفاض في الإيرادات النفطية من العجز المالي وجعل الاقتصاد العراقي يعيش ازمة مستمرة حتى عام (2003).

3 . ازمة ما بعد 2003 . الاحتلال الأمريكي وفوضى الاقتصاد:

أدت التداعيات المباشرة للاحتلال الأمريكي الى انهيار مؤسسات الدولة في العراق وظهور حالة من الفوضى الاقتصادية والسياسية. تحول الاقتصاد الى اعتماد شبه كامل على النفط مع ضعف القطاع الخاص والقدرة الإنتاجية المحلية، شهدت الأسواق اضطراباً كبيراً وانتشرت البطالة والفقر بينما تدهورت البنية التحتية والخدمات العامة. وبسبب ضعف الرقابة وارتفاع معدلات الفساد فقدت الدولة أدواتها في تنظيم الاقتصاد مما جعل النمو غير مستدام والاقتصاد هشاً امام أي صدمة خارجية أو داخلية.

4 . ازمة أسعار النفط 2014 . 2015:

تسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط عالمياً خلال 2014 . 2015 بضغط كبير على الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل شبه كامل على عائدات النفط. أدى هذا التراجع الى عجز مالي كبير في الموازنة العامة وتأجيل المشاريع الاستثمارية وزيادة

الضغط على الانفاق الحكومي. كما تفاقمت الازمة بسبب التحديات الأمنية وانتشار التنظيمات المسلحة، ما أعاق جمع الإيرادات وقلص القدرة على تمويل الخدمات الأساسية. انعكست الازمة على استقرار الاقتصاد الكلي وزادت هشاشة الاقتصاد العراقي امام الصدمات الخارجية.

5 . ازمة جائحة كورونا 2020:

مع تفشي جائحة كورونا في عام (2020) واجه العراق صدمة مزدوجة (ازمة صحية كبيرة وركود اقتصادي حاد). تسببت القيود على الحركة والاغلاق الجزئي للأنشطة في توقف الاعمال خصوصاً الصغيرة والمتوسطة، مما أثر على الدخل وفرص العمل. وفي الوقت نفسه أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط الى تقلص الإيرادات الحكومية وزيادة الضغوط المالية على الدولة، وتراجع قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية. انعكس ذلك على الاقتصاد الكلي بزيادة هشاشته وتعميق أوجه الضعف الهيكلية التي كانت موجودة سابقاً. (الاقتصاد العراقي، 2023: 51.52)

ثانياً: أسباب الازمات الاقتصادية في العراق:

الازمات الاقتصادية في العراق لها خصوصية ناتجة عن طبيعة الاقتصاد العراقي (ريعي نفطي بالدرجة الأولى) الى جانب الظروف السياسة والاجتماعية والأمنية ويمكن تحديد أبرز أسباب الازمات الاقتصادية في العراق كالاتي:

1.الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية: أكثر من 90% من إيرادات الموازنة العراقية تأتي من النفط ما يجعل الاقتصاد هشاً وعرضة للتقلبات العالمية.

2. ضعف القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة): بسبب الإهمال وضعف الاستثمار الحكومي لم تتمكن هذه القطاعات من دعم الاقتصاد أو تقليل الاعتماد على النفط.

3. الفساد الإداري والمالي: يعد من أبرز المعوقات امام كفاءة تنفيذ السياسات الاقتصادية حيث تؤدي الى هدر الموارد العامة.

4. الازمات الأمنية والسياسية: أدت النزاعات الداخلية والتوترات السياسية الى تقليص الاستثمار المحلي والاجنبي وزيادة الانفاق الأمني على حساب الانفاق التنموي.

5. العجز المزمن في الموازنة العامة: تفاقم الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري والاعتماد على تمويل العجز عبر القروض أو طباعة العملة.

6. ضعف كفاءة إدارة الانفاق العام: غياب نظام تقييم أداء المشاريع العامة والتخطيط الضعيف وتأخر في تنفيذ البرامج التنموية وعدم وجود قاعدة بيانات دقيقة للانفاق.

7. ضعف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية: البنك المركزي العراقي يتبع سياسات احترازية للسيطرة على التضخم بينما تلجأ الحكومة الى توسيع الانفاق وغياب التناغم بين السياستين يقلل من كفاءة السياسة المالية التوسعية. (مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، 2022، 13)

ثالثاً: طرق معالجة السياسة المالية التوسعية في ظل الازمات الاقتصادية في العراق:

السياسة المالية التوسعية في العراق غالباً ما تكون أداة رئيسية لمواجهة الازمات الاقتصادية مثل الركود وانخفاض أسعار النفط، لكن نجاحها يتوقف على كيفية المعالجة وتطبيقها بشكل متوازن. وفيما يلي اهم طرق المعالجة:

أ .زيادة الانفاق الاستثماري في البنية التحتية: استهدفت الحكومة تمويل مشاريع خدمية كبيرة لتوفير فرص العمل وتنشيط القطاعات المحلية.

ب .توسيع الانفاق الاجتماعي: شمل دعم الأسر ذات الدخل المحدود ومنح البطاقة التموينية وبرامج الحماية الاجتماعية.

ج .تحفيز القطاع الخاص: عبر تسهيلات ضريبية ومنح قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

د .تمويل العجز بالمزيد من الإصدارات المحلية والدولية: اعتمدت الحكومة على اصدار السندات المحلية واقتراض خارجي لتمويل الانفاق التوسعي.

و.تنويع مصادر الإيرادات العامة: تطوير القطاعات غير النفطية كالزراعة والصناعة والسياحة وتحسين تحصيل الضرائب والرسوم وتوسيع الوعاء الضريبي.

هـ.محاربة الفساد وتعزيز الشفافية: تفعيل دور هيئات الرقابة وتحديث قوانين العقوبات ورقمنة النظام المالي والحكومي.

ي .تحسين التنسيق بين السياسة المالية والنقدية: انشاء لجان مشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزي لتنسيق السياسات وضمان مواءمة أدوات السياسة النقدية مع اهداف السياسة المالية. (الجنابي، 2019: 4645)

.نستخلص مما سبق ان على رغم اعتماد العراق على سياسة مالية توسعية في مواجهة الازمات الا ان غياب التخطيط المالي طويل الاجل والاعتماد المفرط على النفط وغياب الإصلاح المؤسسي قد قلل من فاعلية هذه السياسة، ولا بد من اجراء إصلاحات هيكلية وتنويع الاقتصاد وتطوير نظم الرقابة المالية لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسات في المستقبل.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. السياسة المالية التوسعية أداة مهمة وضرورية في فترات الأزمات لكنها ليست كافية وحدها لتحقيق التعافي.

2. تتكرر الازمات بشكل أكثر حدة في الاقتصادات الريعية أو ذات الهيكل الأحادي كما هو الحال في العراق وفنزويلا والجزائر بسبب هشاشة مصادر الدخل العامة وعدم تنوعها.

3. في العراق غياب المرونة المالية قلل من فعالية السياسة المالية التوسعية خصوصاً في الازمات الاقتصادية.

4. في فنزويلا أدى التوسع المالي المفرط بدون غطاء انتاجي أو نقدي الى تضخم مفرط وانهيار العملة مما جعل السياسة المالية التوسعية غير مستدامة وأدى الى تفاقم الازمة بدل معالجتها.

5. في الجزائر ضعف الكفاءة في توجيه الانفاق حيث تعاني السياسة المالية التوسعية في الجزائر من ضعف في كفاءة توجيه الانفاق العام أذ أن الكثير من المشاريع التنموية عانت من التأخر أو سوء التسيير مما قلل من الأثر الإيجابي على معدلات النمو والتشغيل.

6. الازمات الاقتصادية في العراق ليست دورية فقط بل بنيوية لا تنبع أزمات العراق من تقلبات ظرفية فقط (مثل أسعار النفط أو كورونا) بل تعكس خللاً هيكلياً عميقاً في بنية الاقتصاد الريعي وضعف مؤسسات الدولة.

التوصيات:

1. تنويع مصادر الإيرادات في الدول المعتمدة على سلعة واحدة (كالنفط) لتقليل أثر تقلبات الأسواق العالمية، أي يجب تطوير الصناعة والزراعة.
2. من خلال الازمات الاقتصادية التي شهدها العالم في السنوات الماضية فيجب ان يكون هناك تعاون إقليمي ودولي للاستفادة من الدعم الفني والمالي من المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وتنسيق السياسات الاقتصادية مع الدول المجاورة لمواجهة الازمات المشتركة.
3. في العراق يجب تعزيز الشفافية والرقابة المالية من خلال تفعيل دور ديوان الرقابة المالية وتطبيق نظام معلومات مالية حكومي الكتروني متكامل، ويجب تصميم سياسة مالية مرنة قادرة على التكيف مع الازمات عبر اعداد موازنات طوارئ موازية وزيادة الانفاق الاستثماري في القطاعات الإنتاجية.
4. في فنزويلا يجب تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي باجراءات قانونية واقتصادية مشجعة وتحسين بيئة الاعمال ووضع سقوف قانونية للانفاق التوسعي لتجنب الافراط في التوسع غير الدروس الذي يقود الى الانهيار المالي.
5. في الجزائر يجب تحقيق اصلاح هيكلي للنفقات العامة من حيث ضرورة إعادة هيكلة الموازنة العامة عبر تقليص النفقات الجارية تدريجياً وزيادة حجم الانفاق الاستثماري المنتج بما يدعم النمو طويل الأمد ويخلق فرص العمل.
6. في العراق يجب إعادة احياء القطاع الزراعي والصناعي كركيزة مقاومة للازمات الاقتصادية حيث يجب تقليل الاعتماد على الاستيراد من خلال تطوير الإنتاج المحلي وربط السياسة المالية بسياسات دعم الإنتاج والتصدير لا الاستهلاك فقط.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

1. الأشقر، محمد عبد الله، 2010، تداعيات الازمة المالية العالمية على النظام المالي العالمي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1.

2. الباري، صلاح الدين عبد، 2009، الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العربي، مجلة أبحاث اقتصادية عربية، العدد52.

3. الجميلي، سلمان داود، 2016، أثر تذبذب أسعار النفط على أداء الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة بغداد، العدد108.

4. الخزاعي، عامر فايز، 2010، أثر الازمة المالية العالمية على الأسواق المالية العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد.

5. الجنابي، عباس مراد، 2019، تحليل السياسة المالية في العراق بعد عام 2003، دار صفاء للنشر.

6. الربيعي، خالد، 2022، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في العراق" المجلة الاقتصادية العراقية، العدد 55.

7. الساعدي، صباح خليل، 2018، الأوضاع الاقتصادية للعراق بعد 2014 في ظل الإرهاب وانخفاض أسعار النفط مجلة جامعة كربلاء، .

8. الشمري، طه ياسين، 2017، تحليل ازمة انخفاض أسعار النفط وتداعياتها على الدول الريعية، مجلة دراسات اقتصادية.

9. العوادي، حسين عبد الأمير، 2016، المالية العامة، بغداد، دار الجامعة الجديدة، ص23.

10. القيسي، سعد عبد الله، 2020، "السياسة المالية في العراق: الواقع والأفاق" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 85.

11. الكبيسي، احمد حسين، 2011، الركود الاقتصادي العالمي وأثره على الدول النامية، مجلة جامعة الكوفة للعلوم الاقتصادية، العدد14.

12. المجالي، يوسف، 2020، السياسات الاقتصادية الكلية، دار وائل للنشر.

13. بوشيخي، عبد الحميد، 2011، الازمة المالية العالمية: الأسباب والانعكاسات، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد2.

14. بوليف، عبد الكريم، 2019، السياسة المالية والاقتصاد الجزائري، دار هومة، الجزائر.

15. بن سعدة، عبد القادر، 2021، السياسة المالية في الجزائر بين التوسع والانكماش: دراسة تحليلية خلال الأزمات الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد2.

16. جبار، نوال حسن، 2011، "تحليل تأثير السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي في العراق" مجلة كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة بغداد، العدد 143.

17. حماد، هالة فوزي، 2010، السياسات المالية والنقدية في مواجهة الازمة المالية العالمية، المجلة العراقية للتنمية الاقتصادية، العدد8.

18.رابح، سهيلة، 2020، الإصلاح المالي في الجزائر، دار الهدى.

19.سالم، نادية، 2019، تجارب أمريكا اللاتينية في إدارة السياسة المالية في ظل الازمات الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث.

20.سعيدي، فوزي، 2018، الإدارة العامة في الجزائر، دار الامة.

21.عبد الله، بن عبد العزيز، 2009، الازمة المالية العالمية: الخلفيات والتداعيات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد24.

22.عبد الله، سمير، 2009، الازمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصادات الدول النامية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد363.

23.علي، محمد عبد الرحمن، 2021، "دور السياسة المالية في مواجهة الأزمات الاقتصادية في الدول النامية" مجلة دراسات اقتصادية عربية، جامعة الجزائر، العدد13.

24.مجلة كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة بغداد، 2022، تحليل أداء السياسة المالية التوسعية في ظل الصدمات النفطية في العراق، العدد الخاص.

25.مجلة لانسيت الطبية، 2020.

26.يوسف، عدنان حسين، 2021، "تحليل أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد110.

27.صندوق النقد الدولي، 2021، تقرير العراق.

28.وزارة المالية العراقية، تقارير الموازنة الاتحادية 2014 .2016.

29.صندوق النقد الدولي، تقارير المادة الرابعة، العراق، 2015 .2017.

30.البنك الدولي، 2015، تقرير الافاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط.

31.منظمة الصحة العالمية(WHO) ، 2021، التقرير العام حول جائحة كورونا.

32.البنك الدولي، 2020، تداعيات جائحة كوفيد19 على الاقتصاد العالمي.

33.تقرير البنك الدولي، 2020، النظم الصحية في مواجهة جائحة كوفيد19.

34.صندوق النقد الدولي، 2020، تقرير افاق الاقتصاد العالمي.

35.اليونيسيف، 2020، تقارير حول التعليم والفقر.

36. منظمة الصحة العالمية، 2020 .2022، تقارير إحصائية.

37. الجمعية النفسية الامريكية، 2021، دراسات تأثير الجائحة كوفيد19 على الصحة النفسية.

38. الاقتصاد العراقي، 2023، التحديات والاستمرارية دراسة صادرة عن GIGA German Institute of Global and Area Studies.

المصادر الأجنبية:

1_ Blanchard, O. & Johnson, D.R. (2012). Macroeconomics (6th ed). Pearson.

2_ Samuelson, P.A, & Nordhaus, W. D. (2004), economics (18th ed). McGraw – Hill.

3_ Mishkin, F. S. (2011) "Over the Cliff: From the Subprime to the Global Financial Crisis" Journal of Economic Perspectives.

4_ Tett, G. (2009). Fool's Gold. Free Press.

5_ Lewis, M. (2010). The Big Short: Inside the Doomsday Machine. W. W. Norton & Co.

6_ World Bank. (2009). Global Economic Prospects.

7_ M. Mondal & S. Bahl, (2023). Expansionary Fiscal Policies and Hyperinflation: The Case of Venezuela. SAGE Journals.

8_ Economics Observatory, (2023). Why Did Venezuela's Economy Collapse.

9_ Abel, Andrew & Bernanke, Ben, (2022), Macroeconomics ' Venezuela Case Studies'.

10_ DevTech Systems, (2023), Lack of Fiscal Transparency and Corruption in Venezuela.

11_ Geli, J. F. & Moura, A. S. (2023). Getting into the nitty-gritty of fiscal multipliers: Small details big impacts.

12_ Hagen, J. & Rutsch, A. (2024). Scarring effects of major economic downturns: The role fiscal policy and government investment.

13_ Wooldridge, J. M. (2020). Introductory econometrics: A modern approach (7th ed). Cengage Learning.